الفصل الثالث

دور المستثمرين فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية
فى ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي
دراسة سوسيولوجية فى بعض المجتمعات العمرانية الجديدة
فى مصر" .

كيفية صياغة مشكلة الدراسة و أهميتها

ترتب على تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والانتقال من سيادة القطاع العام إلى تقليص دوره إفساحاً للقطاع الخاص ليشارك بنصيب أكبر في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أن قامت الدولة باتخاذ العديد من الإجراءات والجهود بهدف إزالة العقبات والصعوبات من أمام المستثمرين، وقد جاء في مقدمة هذه الإجراءات قرار السيد الرئيس (محمد حسنى مبارك) في بداية الإصلاح الاقتصادي بإطلاق الحد الأقصى لرؤوس أموال المشروعات والاستثمارات المعفاة من موافقة (الهيئة العامة للاستثمار) والاكتفاء بنظام الإخطار للهيئة، والتى تقوم بإصدار تعليماتها إلى الجهات المختصة لتوفير كافة الإعفاءات التي تنص عليها قوانين الاستثمار.

ومن ناحية أخرى فقد تنوعت حزمة الإجراءات والقرارات التي اتخذتها الدولة فى إطار المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي حيث اشتملت على إصدار التشريعات المحفزة للاستثمار، فضلاً عن مزايا ضريبية وجمركية للمشروعات الصناعية والسكنية والخدمية ناهيك عن التيسيرات الإدارية و الحوافز المنشطة للاستثمار.

واستكمالاً لدور الدولة في تحقيق التنمية المنشودة استثماراً وإنتاجاً في مختلف المجالات، فقد استمرت جهود الدولة فى مواضع عدة من أهمها إدخال التعديلات التشريعية

والإجرائية والعمل على استقرارها للتيسير على القطاع الخاص فى مجالات عدة ، منها الحصول على الأراضي بأسعار رخيصة في المدن الجديدة، وتخفيض الرسوم الجمركية على السلع الرأسمالية، وسرعة الحصول على التراخيص للمشروعات الصناعية والسكنية والخدمية وتوفير التمويل اللازم ، والتوسع في إنشاء المشروعات الصناعية الصغيرة بدعم من الصندوق الاجتماعي للتنمية والاستمرار فى توفير البنية الأساسية والمرافق، الأمر الذي يجعل القطاع الخاص قادراً على توفير احتياجاته من الطاقة وغير ذلك من الخدمات الضرورية لنشاطه الإنتاجي والخدمى والتسويقي .

وانطلاقاً من هذه الرؤية فقد تم تحديد مجموعة من الإجراءات لمعرفة مدى مساهمتها في زيادة دور المستثمرين فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال إقامة المشروعات الاستثمارية فى مدينة السادس من أكتوبر_ وحي الكوثر بسوهاج ومن أهم هذه الإجراءات سرعة منح تراخيص للتوسعات الصناعية والسكنية و الخدمية ، توافر مراكز معلومات متخصصة لخدمة المستثمرين، توفير إعفاءات ضريبية وجمركية محفزة، توفير مجمعات صناعية وسكنية وخدمية تقوم الدولة ببيعها وتأجيرها للمستثمرين،وتوفير قروض ميسرة للمشروعات، ودعم أسعار الفائدة للمشروعات السكنية والصناعية والخدمية، توفير الخدمات المساعدة من بنوك ووكالات إعلان_ توافر مراكز تدريبية للعمالة، وتنفيذ برامج الخصخصة وتوسيع ملكية القطاع الخاص، وإنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية لدعم المشروعات الصناعية الصغيرة.

وفى ظل هذه الإجراءات السابقة لتهيئة المناخ الاستثماري للمستثمرين يتسآل الباحث هل ساهمت هذه الإجراءات في قيام المستثمرين بدورهم التنموي في مجتمعي الدراسة؟ من توفير فرص عمل جديدة للشباب والمساهمة في حل مشكلة البطالة، أيضاً دورهم في إقامة وحدات سكنية للعمال التابعين لهم " المساهمة في حل مشكلة الإسكان "، ودورهم في تنشيط وزيادة الصادرات المصرية للأسواق العالمية والعربية، وتوفير الخدمات الاجتماعية من

خدمات تعليمية و صحية و ترفيهية و ثقافية، ودورهم في زيادة دخول العاملين في المشروعات الاستثمارية ، ودورهم في إنشاء و تمويل البنية الأساسية بالمشاركة مع الدولة.

ومن هذا المنطلق يمكن تحديد مشكلة الدراسة فى "دور المستثمرين فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي دراسة سوسيولوجية فى بعض المجتمعات العمرانية الجديدة فى مصر" .

ومما سبق يمكن توضيح الأهمية العلمية والتطبيقية لمشكلة الدراسة فيما يلي:

*- تبرز أهمية الدراسة في أن الاستثمار الخاص في العالم ككل و مصر بصفة خاصة فى ظل التوجه إلى "الليبرالية الجديدة " أصبح يكتسب أهمية بالغة باعتباره حجر الزاوية لإحداث التنمية بكافة مستوياتها المحلية والإقليمية والقومية وبكافة أنواعها الاقتصادية والاجتماعية، وترجع أهمية الاستثمارات الخاصة إلى دورها الهام فى جذب التكنولوجيا الحديثة والتقنية، مما يؤدى إلى رفع جودة المنتج، كما ترجع أهميتها فى توفير فرص العمالة الجديدة للشباب وتوليد الدخول وزيادة الناتج القومي الإجمالي وارتفاع معدلات التنمية.

*- تتضح أهمية الدراسة العلمية فى توضيح برنامج عمل الحكومة المصرية فى تهيئة المناخ الاستثماري لجذب الاستثمار الخاص.

*- يعالج موضوع الدراسة موضوعاً جديراً بالدراسة فهو يجمع بين علم الاجتماع الاقتصادي بدراسته لدور المستثمرين فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلم الاجتماع الحضري بدراسته للمدن الجديدة ودوافع نشأتها وتطورها ودورها فى التنمية ، باعتبارها سياسة جديدة تساهم فى حل مشكلة التضخم الحضري، فهو يربط بين علمي الاجتماع الاقتصادي والحضري معاً وهذا ما تحتاجه المكتبة السوسيولوجية.

*- أما من حيث الأهمية التطبيقية للدراسة فتأتى من خلال التعرف على الإجراءات والآليات التي اتخذتها الحكومة المصرية فى ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي ومدى مساهمتها فى

زيادة فاعلية دور المستثمرين فى التنمية الاجتماعية و الاقتصادية فى المدن الجديدة (مدينة السادس من أكتوبر_ وحي الكوثر بسوهاج).

*- الكشف عن الخصائص الاجتماعية والطبقية للمستثمرين فى مجتمعي الدراسة، وذلك من خلال المؤشرات التالية منها الحالة التعليمية والمهنية، المكانة الاجتماعية والسياسية للمستثمر.

*- التعرف على الجذور الاجتماعية التى ينحدر منها المستثمر وذلك من خلال الحالة التعليمية والمهنية والسياسية لآباء وأجداد المستثمرين.

*- التعرف على مدى وعى المستثمرين بمفهومي الإصلاح الاقتصادي والاستثمار وسياساته ومجالاته وأهم القوى المتخذة لقرارات الاستثمار فى المجتمع المصرى فى الوقت الراهن.

*- تأتى أيضاً أهمية الدراسة التطبيقية فى التعرف على المعوقات التى تعوق حركة الاستثمار الخاص فى المجتمع بصفة عامة والمجتمعات الجديدة بصفة خاصة.

*- أيضاً تأتى أهمية الدراسة التطبيقية فى التعرف على بدائل المعوقات التى تعوق حركة الاستثمار الخاص من خلال رؤى المستثمرين فى كيفية تخطى هذه المعوقات.

أهداف الدراسة

هذه الدراسة هى محاولة علمية لا تستهدف مجرد إثراء التراث السوسيولوجي أو امتداداً لأبعاده الوظيفية ولكنها استجابة لمتطلبات الواقع الذى تعيشه المجتمعات النامية بصفة عامة والمجتمع المصري بصفة خاصة فى ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي في مواجهة مشكلات مثل البطالة و مشكلة تنمية الصادرات المصرية ومشكلة الإسكان وتوفير الخدمات الاجتماعية وإنشاء البنية الأساسية ومشكلة انخفاض الدخول.

وعند إجراء أي دراسة علمية لابد من تحديد أهدافها التي تسعى للوصول إليها والهدف الأساسي للدراسة الراهنة هو التعرف على دور المستثمرين في التنمية الاجتماعية

والاقتصادية في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي في المجتمعات الجديدة وخاصة مجتمعى "السادس من أكتوبر وحى الكوثر بسوهاج".

وتنقسم أهداف الدراسة إلى أهداف نظرية وتطبيقية.

الأهداف النظرية

تسعى الدراسة إلى التعرف على الأبعاد التالية:

*- التعرف على الجذور الاجتماعية لفئات وشرائح المستثمرين فى المجتمع المصري بصفة عامة والمدن الجديدة بصفة خاصة .

*- الكشف عن الطبقة التي ينحدر منها المستثمر وذلك منذ نشأة الرأسمالية المصرية وتطورها والقوى المتخذة لقرارات الاستثمار خلال المراحل التاريخية المختلفة ومدى علاقة الجوانب الاجتماعية وأثرها على عمليات الاستثمار وصوره وأشكاله في المجتمع الجديد ، وذلك من خلال دراسة ذات طابع سوسيوتاريخي لتحليل نشأة الرأسمالية المصرية منذ عهد "محمد على" وتطور روافدها الاجتماعية المختلفة حتى قيام ثورة 23 يوليو 1952، ثم مرحلة رأسمالية الدولة وتحقيق الاستقلال الاقتصادي من 1952 حتى 1970، ثم مرحلة رأسمالية الانفتاح الاقتصادي وروافدها الأساسية، وأخيراً رأسمالية الثمانينيات وامتدادها حتى الوقت الراهن.

*-تهدف الدراسة إلى التعرف على نشأة وتطور المجتمعات العمرانية الجديدة بدءاً من العصور القديمة مروراً بالعصور الوسطى حتى العصور الحديثة .

*-التعرف على أهم الدوافع والأسباب الرئيسية لنشأة المدن الجديدة، ثم تقديم صورة للتجارب العالمية فى المدن الجديدة وصور التنمية بها، ثم تقديم تجربة المدن الجديدة فى مصر ومقارنتها بالتجارب العالمية ومدى الاستفادة منها فى نشأة المدن الجديدة في مصر.

*-التعرف على توجهات السياسة العامة للدولة فى تهيئة المناخ للاستثمار الخاص فى ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي .

*- التعرف على أهم السياسات التى اتخذتها الحكومة المصرية لتشجيع المستثمرين للقيام بمشروعات تنموية فى المجتمعات الجديدة.

*-التعرف على أسباب تعثر التجارب التنموية فى الفترات السابقة على سياسة الإصلاح الاقتصادي في المجتمع المصري.

*- تهدف الدراسة إلى إثراء نظرية علم الاجتماع بصفة عامة وعلمى الاجتماع الاقتصادي والحضري بصفة خاصة.

الأهداف التطبيقية

* تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة الإجراءات والآليات التى اتخذتها الحكومة فى ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي في زيادة دور المستثمرين فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى مجتمعى الدراسة.

* التعرف على دور المستثمرين فى توفير فرص عمل جديدة للشباب، وزيادة وتنشيط الصادرات المصرية إلى الأسواق العالمية والعربية وتوفير وحدات سكنية للعاملين "حل مشكلة الإسكان"وتوفير الخدمات الاجتماعية من خدمات "تعليمية- صحية- ترفيهية- ثقافية" وزيادة دخول العاملين فى المشروعات الاستثمارية ، إضافة إلى المشاركة في إنشاء وتمويل البنية الأساسية مع الدولة.

* الكشف عن الوضع الطبقى للمستثمرين فى مجتمعى الدراسة وذلك من خلال عدة مؤشرات تضمنتها صحيفة الاستبيان هى الحالة التعليمية - والمهنية - المكانة السياسية للمستثمرين وآبائهم وأجدادهم.

* التعرف على مدى وعى المستثمرين بمفهومي الإصلاح الاقتصادي والاستثمار ومدى وعيهم بكيفية اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار .

* التعرف على معوقات الاستثمار الخاص في المجتمعات الجديدة بما يلقى الضوء على معوقات الاستثمار الخاص في المجتمع المصري ومعرفة البدائل فى مواجهة وتخطى عقبات ومعوقات الاستثمار والتنمية.

* الوصول إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات بشأن تهيئة المناخ الاستثمارى الملائم للمستثمرين للقيام بدورهم فى التنمية على الوجه الأكمل حتى يستطيع المخطط وصانع القرار والمنفذ أن يستفيدا منها فى عملية التنمية الشاملة.

تساؤلات الدراسة

لتحقيق الهدف العام للدراسة تحددت مشكلة الدراسة فى محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيسى الذى مؤداه "ما دور المستثمرين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي في المجتمعات الجديدة؟"

وينبثق من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية :

[1] ما دور المستثمرين فى توفير فرص عمل جديدة للشباب فى مجتمعى الدراسة؟ "أي المساهمة في حل مشكلة البطالة" .

[2] ما دور المستثمرين فى توفير وحدات سكنية للعاملين بالمشروعات التابعة لهم؟ "أي حل مشكلة الإسكان"

[3] إلى أى مدى ساهم المستثمرين فى زيادة وتنشيط الصادرات المصرية إلى الأسواق العالمية والعربية؟

[4] ما مدى توفير المستثمرين للخدمات الاجتماعية للعاملين بالمشروعات الاستثمارية من خدمات تعليمية - صحية – ترفيهية – ثقافية؟

[5] ما مدى مساهمة المستثمرين فى زيادة دخول ومرتبات العاملين بالمشروعات التنموية فى مجتمعى الدراسة؟

[6] هل ساهم المستثمرين فى إنشاء وتمويل البنية الأساسية بالمشاركة مع الدولة فى مجتمعى الدراسة؟

[7] ما رؤى المستثمرين لأهم المعوقات التي تعوق حركة الاستثمار الخاص؟

[8] ما أهم البدائل التي يطرحها المستثمرين لمواجهة معوقات الاستثمار الخاص ؟

مناهج الدراسة وأدواتها

يقصد بكلمة منهج بمعناها الواسع مجموعة من الأطر والإجراءات والخطوات التى يتبعها الباحث عند دراسته لمشكلة بحثه أو الطريقة التي يسلكها الباحث للإجابة عن الأسئلة التى تثيرها المشكلة موضوع البحث، ويتحدد منهج الدراسة فى ضوء طبيعة الموضوع المراد دراسته والأهداف التى تبغى الدراسة تحقيقها، والدراسة الراهنة تركز على دور المستثمرين فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي في المجتمعات الجديدة، ومدى ارتباط هذا الدور بالسياسات والإجراءات التى اتخذتها الدولة فى ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي، ومدى ارتباطه بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية التى مر بها المجتمع المصرى منذ بداية فترة محمد على وحتى تبنى الدولة لسياسة الإصلاح الاقتصادي.

وانطلاقاً من مبدأ الكفاءة المنهجية وانتهاجاً للموضوعية العلمية، فقد اعتمدت الدراسة على فكرة التكامل المنهجي التي تتفق وطبيعة الدراسة، والدراسة الراهنة تعتمد على استخدام المنهج التاريخي ومنهج المسح الاجتماعي بالعينة والمنهج المقارن.

هذا فيما يتعلق بمناهج الدراسة أما فيما يتعلق بأدوات الدراسة فقد تم الاعتماد على أكثر من أداة للحصول على البيانات المطلوبة بما يلائم أهداف ومناهج الدراسة المستخدمة ومن هذه الأدوات ما يلي:-

(أ) المقابلة الشخصية :

اقتضت طبيعة الدراسة الميدانية الاعتماد على المقابلة الشخصية لرؤساء جمعيات المستثمرين ورؤساء مجالس الأمناء وذلك قبل النزول إلى الميدان لملء الاستمارة

(الاستبيان) ، وكان الغرض من هذه المقابلات الشخصية تعريفهم بهدف الدراسة بصورة واضحة لضمان مساعدتهم فى الحصول على البيانات المطلوبة من تلك الجمعيات ، وقد قام رؤساء الجمعيات ومجالس الأمناء بمد الباحث بكشوف حصر عن أسماء وعناوين المستثمرين ونوع النشاط فى المدن الجديدة (مدينة السادس من أكتوبر _ حى الكوثر بسوهاج) وأماكن المشروعات الصناعية والسكنية والخدمية حتى يتسنى للباحث سهولة الالتقاء بالمستثمرين وملء صحيفة الاستبيان.

(ب) صحيفة الاستبيان:

تعد صحيفة الاستبيان Questionnaire الأداة الرئيسية التي اعتمد عليها الباحث فى جمع البيانات الخاصة بالدراسة ، وذلك لأنها تعد من أنسب الأدوات لجمع أكبر قدر من البيانات من العينة وتتكون استمارة الاستبيان من ثمانية وستين سؤالا موزعة على ستة مجموعات وقد مرت صحيفة الاستبيان بعدة مراحل تؤهلها لأن تصبح أداة موثوقاً بها.

- المرحلة الأولى: وهى مرحلة الصياغة المبدئية للاستمارة بعد إجراء دراسة استطلاعية على مجتمعي الدراسة ، بهدف تكوين إطار موضوعي ونموذج تصوري واقعي يساعد فى تصميم الاستمارة وتحديد طبيعة الأسئلة وكيفية صياغتها .
- المرحلة الثانية: وهى مرحلة تحديد نوع الأسئلة وصياغتها ولقد اشتملت استمارة المقابلة على أنواع مختلفة من الأسئلة المباشرة بهدف الحصول على بيانات واضحة وصريحة وأكثر صدقاً من أفراد العينة وأسئلة غير مباشرة والتي يمكن من خلالها استنباط البيانات المطلوب معرفتها ، كذلك تضمنت صحيفة الاستبيان مجموعة من الأسئلة بعضها مقيد الإجابة حتى يتيسر التحليل الإحصائي والبعض الآخر من الأسئلة مفتوحة النهاية حتى يسمح للمستثمر التعبير الحر التلقائي حتى يتسنى الحصول على كافة الإجابات المحتملة.

(ج) الطريقة الإحصائية:

أيضاً اعتمدت الدراسة على الطريقة الإحصائية وقد تمثل استخدامها فى تحليل البيانات التى وافتنا بها الدراسة الميدانية على أساس أن البيانات التي تم جمعها من خلال استمارة الاستبيان تصبح بدون معنى إذا لم توجد طريقة تنسق بينها وتوضحها كالطريقة الإحصائية وبناءً على ذلك فقد استخدم الباحث الطريقة الإحصائية في عمل المعالجات الإحصائية للجداول المختلفة عند تحليل كافة البيانات المتاحة عن مجتمعى الدراسة (السادس من أكتوبر _ حي الكوثر).

عينة الدراسة :

من أهم المشاكل التي يصادفها الباحث مشكلة اختيار العينة التى يجرى عليها البحث ، حيث يتوقف على هذه العينة كل قياس أو نتيجة يخرج بها من دراسته.

ونظرا لكبر مجتمعى الدراسة فقد استخدمت الدراسة أسلوب العينة وذلك بهدف توفير الوقت والجهد والتكاليف ، علاوة على أن حجم العينة ليس بالضرورة مؤشراً لتمثيلها ، فالعينات الصغيرة الحجم إذا اختيرت بطريقة سليمة وكما يجب وبخاصة إذ كان المجتمع متجانساً يمكن أن تكون مناسبة بدرجة تفوق العينات الكبيرة الحجم والتي لم يتم اختيارها بطريقة سليمة.

وفى إطار ذلك وفى ضوء المشكلة المطروحة التى يسعى إلى استجلائها وتوضيحها فقد تم اختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية بهدف الحصول على بيانات دقيقة تتفق وأهداف الدراسة وتساؤلاتها الأساسية ، أي اختيارها من الأفراد الذين أتيحت لهم فرص الاستثمار وإقامة المشروعات الاستثمارية فى مختلف المجالات فى مجتمعى الدراسة.

وبناءً على ذلك فقد اختيرت عينة عشوائية من واقع كشوف حصر أصحاب المشروعات الاستثمارية، والتي أمد بها الباحث من جمعيات المستثمرين وجهاز المدينة ومجالس الأمناء في مدينة السادس من أكتوبر وحى الكوثر بسوهاج . فقد تم اختيار عينة عشوائية قوامها 150 مستثمراً من كشوف مدينة السادس من أكتوبر بواقع نسبة 22.8% من إجمالي العينة البالغ 656 مستثمراً و43 مستثمراً من كشوف حى الكوثر بواقع 52.4

% من إجمالي العينة الكلية البالغ 82 مستثمراً ، أي أن عينة الدراسة الكلية التى تم اختيارها من كشوف مجتمعى الدراسة قوامها 193 مستثمراً من أصحاب المشروعات الاستثمارية.

مجالات الدراسة :

تنقسم مجالات الدراسة إلى الأقسام التالية :

أولاً : المجال الجغرافي .

ويقصد به المنطقة الجغرافية التى ستجرى بها الدراسة وقد اختار الباحث مدينة السادس من أكتوبر وحي الكوثر بسوهاج.

ثانياً :- المجال البشرى :

أجرى الباحث دراسته على عينة من المستثمرين فى مدينة السادس من أكتوبر وحى الكوثر بسوهاج من أصحاب المشروعات الاستثمارية فى مختلف المجالات الصناعية والسكنية الخدمية والسياحية - وقدر عدد المستثمرين فى مجتمعى الدراسة حوالي 193 مستثمراً .

ثالثاً :- المجال الزمني :

بدأ الباحث فترة تطبيق صحيفة الاستبيان ومقابلة المستثمرين من أول شهر أكتوبر 2002 حتى فبراير 2003.

صعوبات الدراسة

واجهت الباحث صعوبات كثيرة من أهمها ندرة الكتابات السوسيولوجية التى تناولت موضوع الاستثمار والمدن الجديدة بالدراسة والتحليل العلمي المتعمق ، ثم صعوبة إقناع بعض المستثمرين بأهداف الدراسة وأهميتها ، هذا بالإضافة إلى الحساسية الموجودة لدى بعض المستثمرين تجاه الأسئلة التي تتعلق بالثروة والدخل والمكانة السياسية للمستثمر وذلك لأن هذه الأمور لا يحب المستثمر التحدث فيها ، كذلك التعرض للأصول الاجتماعية

للمستثمر وذلك من خلال ثروة الوالد والجد ومصادر الدخل _ فضلاً عن عدم وجود المستثمرين فى أوقات محددة نظراً لانشغالهم بالاجتماعات والمكالمات التليفونية ، كذلك صعوبة التعامل مع المستثمرين الأجانب وذلك من خلال أفراد الحراسة الخاصين بهم .

الخصائص الاجتماعية والطبقية للمستثمرين في مجتمعي الدراسة

1- الخصائص الاجتماعية للمستثمرين في مجتمعي الدراسة

من خلال البيانات الأولية التي تحتوي عليها صحيفة الاستبيان يمكن وصف الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة ، فقد بلغ عدد المستثمرين الذين خضعوا للدراسة 193 مستثمراً في مجتمعي الدراسة منهم 150 مستثمراً في مدينة السادس من أكتوبر ، 43 مستثمراً في حي الكوثر بسوهاج من أصحاب المشروعات الاستثمارية.

يتضح أن غالبية المستثمرين في مدينة السادس من أكتوبر وحي الكوثر بسوهاج يتمركزون في الفئة العمرية من (30 – 50) إذ بلغت نسبتهم حوالي 80.8% من إجمالي العينة ككل ، وهذا يعني أن غالبية المستثمرين يقعون في مرحلة الشباب والنضج ، ولا شك أن مرحلة الشباب هي المرحلة العمرية القادرة علي تحمل المسئولية والعمل والإنتاج والاستثمار والقدرة علي بذل الجهد والعطاء في تنمية المجتمع .

ويتضح أن غالبية المستثمرين من الذكور وهذا يعنى أن المستثمرين الذكور هم الأقدر علي اقتحام مجال الاستثمار في المدن الجديدة، وإن كان ذلك فلا يمكن إنكار دور المرأة في التنمية فقد مثلت الإناث نسبة ضئيلة بالمقارنة بالمجالات الأخرى التي تؤدي فيها دوراً فعالاً في التنمية، وذلك راجع لعدم قدرتهم علي القيام بالمشروعات الاستثمارية بالمدن الجديدة .

وهذا يدل علي أن المناخ الاستثماري في مصر غير قادر علي جذب الاستثمارات الأجنبية والعربية ، فيلاحظ أنه بالرغم من توافر الإعفاءات الضريبية والجمركية التي قدمتها قوانين الاستثمار، إلا أن إقبال المستثمرين الأجانب والعرب ظل منخفضاً ، فقد كان نصيب مصر من الاستثمارات الأجنبية الموجه للدول النامية حوالي 4.9% خلال الفترة 1984 – 1989 واستمر في الانخفاض حتى وصل نصيب مصر من الاستثمارات الأجنبية عام 1995 حوالي 1% من جملة الاستثمارات الموجهة للدول النامية .

فالمستثمر الأجنبي يري أن الإعفاءات الضريبية والجمركية ليست حاسمة من وجهة نظره، والأهم منها ما يطلق عليه "المناخ العام للاستثمار" والذي يتكون من عدة عناصر وفقاً لوجهة نظر المستثمر الأجنبي وهي توافر البنية الأساسية الجيدة، وارتفاع معدل النمو الاقتصادي– وانخفاض معدل التضخم – وانخفاض التعريفة الجمركية – وتحرير التجارة، والأهم من هذا كله مدي انتشار البيروقراطية والفساد وتأثيرهما السلبي علي الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة، فقد تبين من نتائج صحيفة الاستبيان التي تم تطبيقها علي مجموعة من الشركات الأمريكية التي تعمل في مصر أن ما نسبته 84% من هذه الشركات أعلنت أن انتشار البيروقراطية يؤثر سلبياً علي الاستثمار ، ومن ناحية أخري فإن انتشار الفساد يرفع من تكلفة المعاملات ومن ثم يؤثر سلباً علي الاستثمار.

من خلال ما سبق يتضح مدي أهمية البيئة المناسبة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي وفي هذا تجدر الإشارة إلي:–

1– أنه ليس من المهم توافر عناصر البنية الأساسية بل الأهم درجة كفاءتها .

2– ضرورة تبسيط الإجراءات الخاصة بالاستثمار والقضاء علي البيروقراطية والروتين ، ونسترشد في هذا الصدد بتجربة كوريا والتي قامت بإنشاء مكتب الخدمة الفورية والذي يقوم بتجميع كافة الإجراءات والتعاملات الخاصة بالمستثمر الأجنبي مع إدارات الحكومة في مكان واحد .

3– ضرورة إلغاء القيود علي توقيت تحويلات المستثمر الأجنبي إلي الخارج كما حدث في سنغافورة.

4- الترويج للاقتصاد المصري من خلال إتاحة المعلومة بانتظام ليعلم المستثمر المصري والأجنبي الكيان الاقتصادي للدولة لتشجيعه علي الاستثمار بمصر ،ولكي يضع المستثمر يده علي الخريطة الاستثمارية بها .

ويتوقع زيادة نسبة الاستثمارات الأجنبية والعربية والمحلية إذ توافرت بنية مجتمعية مشجعة علي الاستثمار وبنية أساسية جيدة ذات جدوي تغطي كل احتياجات المستثمر- وعمالة مصرية مدربة – واتفاقيات التعاون مع الدول الأوربية والعربية بالإضافة إلي عقد المؤتمرات الاقتصادية واستقرار المنطقة العربية – لا شك أن هذه التيسيرات سوف تحقق صحوة استثمارية في مصر.

الوضع الطبقي للمستثمرين في مجتمعي الدراسة .

أن الوضع الطبقي للمستثمرين من أهم الجوانب الجديرة بالدراسة والتحليل في موضوع دراستنا هذه ، وذلك لأن الوضع الطبقي للمستثمرين يكشف عن الطبقة التي ينتمي إليها أو ينحدر منها المستثمر خاصة في المدن الجديدة ، كما يكشف عن الحراك الاجتماعي للمستثمرين في الوقت الحاضر ، ويكشف عن طبيعة البناء الطبقي السائد في مجتمعي الدراسة ، ومدي أثره علي اتجاهات المستثمرين في عمليات الاستثمار ومجالاته الأساسية في المدن الجديدة .

نحاول في هذا الجزء من الفصل الإجابة علي التساؤل التالي" ما الوضع الطبقي للمستثمرين في مجتمعي الدراسة في الوقت الراهن ؟ " وهل ظهرت محكات جديدة للتقسيم الطبقي خلال حقبة الإصلاح الاقتصادي؟

فقد آثار مفهوم الطبقة نقاشاً وجدلاً واختلافاً كثيراً ، ولا يرجع هذا الاختلاف إلي التباينات الفكرية والنظرية للباحثين والمفكرين فقط، وإنما إلي تباين المضمونات والغايات الأيديولوجية المعتمد تحميلها للمفهوم، فمنهم من يؤكد علي أهمية المحكات الذاتية كالمشاعر والوعي والثقافة في تحديد مفهوم الطبقة، ومنهم يركز علي المحكات الموضوعية كالملكية والدخل والمهنة وما إلي ذلك، ومنهم من يحاول التوفيق بين مزايا كل من هذه

المحكات، كما أن هناك من يرى كذلك أن لكل بناء طبقى اجتماعى طابع خاص وسمات متميزة تعكس بشكل أو بآخر ديناميات التطور العام للمجتمع ، وخصوصية العوامل والأسباب التى ساعدت أو من شأنها أن تساعد على إحداث هذا التطور.

ويعتبر" ماركس" أول من قدم محاولة عملية لاستيضاح مفهوم الطبقة وعلي الرغم من أن وجهات نظره جاءت في موضوع الطبقة مبعثرة في مؤلفاته، إلا أنه حددها بأنها تجمع من الأشخاص تنجز عملاً واحداً في إطار عملية إنتاجية واحدة تختلف باختلاف وضعها الاقتصادي وموقعها من عملية الإنتاج ، أي أن الطبقة تتحدد في ضوء المهام المشتركة في عملية الإنتاج أي أن الطبقة تتحدد فى ضوء المهام المشتركة فى عملية الإنتاج، وفي البيان الشيوعي أوضح ماركس أن مسميات هذه الطبقات تختلف في المراحل التاريخية المختلفة وفقاً لكلام ماركس يتبين أن المحور الأساسي أو المتغير الأساسي لنشوء الطبقة هو الملكية، بينما " ماكس فيبر" يركز علي العامل الأيديولوجي الذي يتجسد في الميدان الثقافي والسياسي والعملي ، ذلك العامل الذي يسبب انقسام المجتمع إلي طبقات مختلفة لها درجات متفاوتة من المنزلة والسمعة الاجتماعية، أما" ريمون آرون " فينطلق في تعريفه للطبقة من ثلاث محكات أساسية هي :الملكية والمهنة والسلطة، وكل فرد يتمتع بوضع معين من الاحترام أو المكانة داخل مجتمعه ، إنما يعود ذلك بالأساس إلي مجمل موقفه من هذه المحددات الثلاثة السابقة ، أما" جرين Green" فيعرف الطبقة وهو يجمع بين المقاييس الذاتية مثل السمعة الاجتماعية والمقاييس الموضوعية كالثروة والمهنة في تحديد المقومات التي يستند إليها البناء الطبقي.

ومما تجدر الإشارة إليه كما يقول " بوتمور " أن الطبقات الاجتماعية نشأت مع أول توسع تاريخي لقوي الإنتاج بحيث تجاوزت المستوي اللازم لمجرد الإعاشة بما في ذلك توسيع تقسيم العمل خارج نطاق الأسرة وتراكم فائض الثروة وظهور الملكية الخاصة للموارد الاقتصادية ، لذلك كانت علاقات الأفراد المتفاوتة بأدوات الإنتاج المملوكة ملكية خاصة هي التي تمثل أساس الطبقات الاجتماعية، لذلك نجد " جورج لوكاش " يري أن الطبقة هي

أساس نشأة وتطور بنية التكوين الاجتماعي ، كما يعتبرها صانعة التاريخ ووراء كل الأحداث والتطورات التي حدثت في الأبنية الاجتماعية في المجتمعات المختلفة.

أي أن ملامح البناء الطبقي تحدد طبقاً لموقعها من وسائل الإنتاج المهمة ، أي ما تملكه من وسائل الإنتاج ، وهذا الوضع الاقتصادي للطبقة هو الذي يحدد نصيب تلك الطبقة من السلطة السياسية وبناء علي ذلك يتضح أن الاقتصاد هو العامل الأساسي في تحديد البناء الطبقي لأي مجتمع من المجتمعات ، لهذا فإن تعدد أنماط النشاط الاقتصادي سوف يؤدي إلي تنوع البناء الطبقي، وباعتبار أن البلاد النامية مازالت تسيطر عليها أنماط الإنتاج القديمة مع أنماط الإنتاج الحديثة ، لذا فإن طبيعة البناء الطبقي في الدول النامية تتنوع بتنوع أشكال الإنتاج السائدة فيها.

نستخلص مما سبق أن الوضع الطبقي يمكن تحديده من خلال مؤشرات معينة في المجتمع بصفة عامه والمدن الجديدة بصفة خاصة يمكن إيجازها فيما يلي :-

- **أن معظم المستثمرين يعملون مهندسين وهؤلاء يمثلون رجال الصناعة المنتمية للقطاع الخاص التقليدي والذي استطاع في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينات التقدم في مجال الإنتاج والأعمال خاصة في المدن الجديدة .**
- **تليها فئة رجال الأعمال من أصحاب المهن الأخرى الممثلة في العاملين في جهاز الدولة والقطاع العام والمؤسسة العسكرية والذين استفادوا من خبراتهم الإدارية في إدارة نشاطهم الاستثماري في المدن الجديدة .**
- **فئة رجال الأعمال من أصحاب مهنة التجارة الذين استطاعوا الاستفادة من المزايا والإعفاءات الضريبية والجمركية التي وفرتها الدولة للاستثمار في المدن الجديدة كما يري " نادر فرجاني" في إنشاء المشروعات الصناعية داخل المدن الجديدة بجانب نشاطهم التجاري في المدن القائمة .**
- **فئة الأطباء والصيادلة والأساتذة الجامعيين وتشمل بعض المصريين العائدين من دول الخليج الذين استطاعوا تكوين ثروات في بلاد النفط لإنشاء مشروعات استثمارية بالمدن الجديدة (مجتمعي الدراسة) .**

فئة رجال الأعمال من " العصاميين " الذين ارتفعوا من مصاف الحرفيين والمهنيين وصغار التجار إلي مصاف رجال الصناعة والأعمال بعد أن نجحوا في التكيف في ظل المناخ الاقتصادي الجديد ، حيث حرصت تلك الفئة علي تطوير وتحديث منتجاتها الصناعية وتوسيع مجال نشاطها وتنويعه مع استمرار الطابع العائلي كسمة أساسية لشركاتها مع الاستعانة بالخبرة الأجنبية في إطار معونات فنية أو علاقات تجارية في بعض الأحوال .

هذا وتتفق نتائج الدراسة الراهنة مع ما توصلت إليه دراسات مثل دراسة دينا جلال "الرأسمالية الصناعية الجديدة في مصر دراسة لنموذج العاشر من رمضان" ودراسة صلاح محمد زين الدين "تحليل اقتصادي وتاريخي لدور الدولة في تطور طبقة المنظمين الصناعيين في مصر" ودراسة نجوى علي خشبه " التجربة المصرية للتصنيع في المدن الجديدة " ودراسة سامية قدري ونيس "الأنماط الاستهلاكية لدي الرأسماليين الجدد دراسة ميدانية لعينة من الشريحة الصغرى للرأسمالية الجديدة"

المكانة السياسية للمستثمرين : يلاحظ مما سبق ما يلي :

1- أن غالبية المستثمرين يتمتعون بمكانة سياسية من خلال العضوية في النقابات .

2- أيضاً يشارك المستثمرون في الحياة السياسية وذلك من خلال عضويتهم في الأحزاب السياسية والمجالس المحلية والقروية .

3- أن رجال الأعمال لهم دور سياسي من خلال عضويتهم في مجلس الشعب والشورى ودلالة ذلك يستحوذ رجال الأعمال علي جانب كبير من أعضاء مجلس الشعب لعام 2000 ، فقد وصل عددهم 77 عضواً يشكلون 17% من أعضاء المجلس

الأصول العائلية للمستثمرين الجذور الاجتماعية للمستثمرين

نحاول أن نعرض في هذا الجزء من الدراسة الميدانية الخلفية الاجتماعية لآباء وأجداد المستثمرين ، وذلك للكشف عن الطبقة التي ينحدر أو ينتمي إليها المستثمر ، وذلك من خلال عدة مؤشرات من أهمها الحالة المهنية والتعليمية والمكانة السياسية والملكية لآباء وأجداد المستثمرين ، وذلك لأن كل من هذه المؤشرات تكشف بصورة جلية وعميقة عن البعد الطبقي ومظاهره . وهذا ما توضحه البيانات التالية :

مهنة والد المستثمر (النشاط الاقتصادي)

- أن النسبة الغالبة للنشاط الاقتصادي لآباء المستثمرين تتصدرها فئة التجار التي نشطت في الفترات السابقة في السبعينات والثمانينيات والتسعينات ، ثم فئة المهندسين أصحاب المشروعات الصناعية
- أيضاً فئة أصحاب المهن الأخرى الممثلة في أصحاب المقاولات والشرطة والمدرسين ، ثم فئة الذين يمارسون نشاط اقتصادي حرفي من أصحاب المشروعات والورش الصناعية الصغيرة .
- أيضاً فئة أصحاب الملكيات الزراعية الذين يعملون في مهنة الزراعة ، ثم فئة أصحاب العقارات وأساتذة الجامعة والأطباء والصيادلة .

مهنة جد المستثمر:

- يتضح مما سبق أن النسبة الغالبة للنشاط الاقتصادي لأجداد المستثمرين تتصدرها فئة التجار وذلك الفئة التي نشطت في فترة السبعينات (فترة الانفتاح الاقتصادي) في أعمال التجارة والاستثمار .

- ثم تليها فئة أصحاب الملكيات الزراعية الذين يعملون في مهنة الزراعة ويرجع ذلك إلي أن الزراعة هي النشاط الاقتصادي المسيطر عند جيل الأجداد ، علاوة علي الاعتقاد السائد بينهم أن مركز العائلة يقاس بما تمتلك من أرض زراعية ومقدار ما يبذل فيها من عمل .
- ثم تأتي فئة أصحاب المهن الحرفية الذين يمارسون نشاط اقتصادي يتمثل في الصناعات الحرفية الصغيرة ، ثم فئة المهن الأخرى الممثلة في العاملين بجهاز الدولة والقطاع العام من رجال الشرطة والمدرسين وغيرهم .
- ثم فئة أصحاب المشروعات الصناعية (المهندسين) وأصحاب العقارات الايجارية .

ملكية والد المستثمر

- أن غالبية المستثمرين يمتلك آباؤهم عقارات ايجارية أي أن الملكية العقارية للآباء كانت هي أساس نشأت طبقة المستثمرين في مجتمعي الدراسة .
- أيضاً تعتبر ملكية المشروعات الصناعية والأراضي الزراعية الكبيرة هي أساس نشأة طبقة المستثمرين في مجتمعي الدراسة .
- كذلك تعتبر ملكية المشروعات التجارية والأراضي المباني هي أساس نشأة طبقة المستثمرين في مجتمعي الدراسة .

هذه النتائج تتفق مع ما توصلت إليه دراسة " علي عبد الرازق إبراهيم العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة علي الحراك المهني في المجتمع الريفي دراسة ميدانية في قرية بمحافظة الوادي الجديد " فقد توصلت الدراسة أن حجم ملكية الأراضي الزراعية لدي الفرد لا يؤثر وحده علي اتجاهات الحراك المهني بين الأجيال ، حيث تبين أن حجم الملكية لها تأثير إيجابي علي الحراك المهني الصاعد الذي يحققه الفرد عن والده ، أيضاً أوضحت الدراسة أن الملكية الجماعية يرتبط بها معدل مرتفع من التوارث المهني بين الآباء والأبناء.